

تاريخ ارسال المقال: 2018/12/27	تاريخ القبول: 2019/02/ 07	تاريخ النشر: 2019/03/01
--------------------------------	---------------------------	-------------------------

أحداث الربيع العربي والصراع الإيراني - السعودي

Les événements du printemps arabe et ses répercussions sur le conflit irano-saoudien

إلياس ميسوم، أستاذ مساعد قسم -أ-

كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، الجزائر.

البريد الإلكتروني : ilyespoli@hotmail.com

ملخص:

لقد أحدث الربيع العربي بدون أدنى شك شرخاً كبيراً على المستوى السياسي، الاجتماعي، والنفسي. وبعض النظر عن هذه التحولات من حيث تأثيراتها وانعكاساتها سواءً أكانت سلبية أو إيجابية، وبغض النظر أيضاً عن تعريفنا لهذه الأحداث وأسبابها، فإنّ الشيء المؤكد أنّها أحدثت تغييرات جوهرية في الحالة القديمة (ما قبل الربيع العربي)؛ تغييرات لم تكن في الجمل لصالح المواطن أو الوطن العربيّان، لا سيما أنّها خضعت لعدة متغيّرات وضغوطات خارجية من لدنّ قوى إقليمية ودولية بما يتناسب طبعاً مع مصالح هذه القوى الخارجية. ولعل أهم قوتين إقليميتين في الشرق الأوسط كانتا تسعيان لتوظيف أحداث الربيع العربيّ بما يتناسب مع مصالحهما هما: السعودية وإيران، إذ أضحت دول الربيع مسرحاً جديداً تتنافس وتتصارع ضمنه الرياض وطهران، بيد أن الصراع في إطار هذا المتغيّر الجديد (الربيع العربيّ) أصبح — ولا يزال — الأشد والأشرس مقارنة بما مضى. حيث تتابع كل من إيران والمملكة العربيّة السعوديّة التغييرات السياسيّة التي حدثت في مختلف البلدان العربيّة بقلق شديد، وكذا تأثير هذه التغييرات على ميزان القوى بين المعسكرين المتخاصمين الإيراني والسعودي. وتسعيان في نفس الوقت إلى التدخل وتوجيه هذه التغييرات بما يتناسب مع توجهاتهما السياسيّة ومصالحهما.

الكلمات المفتاحية: أحداث الربيع العربيّ؛ الصراع؛ إيران؛ السعودية؛ الصراع الإيراني - السعودي.

Résumé:

Le printemps arabe a indubitablement provoqué une grande rupture sur les plans politique, social et psychologique. Quelles que soient les transformations et leurs impact et les conséquences qui pourraient en découler et peu importe la définition de ces événements et leurs origines, l'essentiel ce qu'ils ont à posteriori apporté des changements substantiels dans l'avenir de ces nations.

Les changements en question ne profitent pas en faveur du citoyen et de la nation arabe en raison des pressions étrangères exercées par certaines puissances internationales et régionales pour préserver leurs intérêts en place

Vraisemblablement l'Iran et l'Arabie Saoudite tentèrent de jouer le jeu afin d'assurer Le leadership de la région.

Donc, le printemps arabe passe pour un véritable théâtre auxquels se livrent les nouveaux acteurs Riyad et Téhéran, à de sanglants combats au détriment du pauvre citoyen divisé entre l'extrémisme des factions en guerre en subissant les pires conséquences.

Mots-clés: Événements du Printemps arabe; Conflit; Iran; Arabie Saoudite ; Conflit irano-saoudien.

مقدمة:

لا يستطيع أحد إنكار أن حدة التوتر بين الرياض وطهران ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق مع وبعد أحداث الربيع العربي لما أحدثته هذا الأخير من خلل في التوازن السياسي والطائفي القسّم للشرق الأوسط. فقد خلط الربيع العربي الأوراق في المنطقة وفق معطيات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وبدون أن ندخل متاهات وجديلة، هل هي ثورات أو لا؟ أو في دهاليز التسمية هل هو حقاً ربيع العربي أم حريف، فوضى أو ثورة ... وغيرها من المسميات؟ ذلك أن ما يهمنا بشكل رئيسي النتائج المترتبة عن هذه الأحداث خصوصاً تلك المرتبطة بشكل مباشر بالصراع الإيراني - السعودي. وارتباطاً بما تقدم، فإننا سوف نستعمل في هذا المضمار كلمة "الربيع العربي" لدلالة على تلك الأحداث فقط لا غير.

وعلى الرغم أن شرارة هذه الأحداث — التي عرفت أوجها في سنة 2011 — انطلقت بعيدة نسبياً عن دائرة الصراع الإيراني - السعودي، إلا أنّها بدأت بسرعة في التنقل نحو الشرق لتصل إلى الخليج والشرق الأوسط لتشمل في النهاية تقريباً كل أرجاء العالم العربي من المحيط إلى الخليج. أين بدأ التنافس الإيراني - السعودي مرة أخرى في الظهور بالتوازي مع هذه الأحداث والصراعات الداخلية التي اجتاحت المنطقة العربية. لكن هذه المرة على خلاف المرات السابقة أصبح المنافسة والصراع على الهيمنة بين القوتين الإقليميين أشد وأخطر وبشكل صريح، وقد حاول كل طرف استغلال أكثر من أي وقت مضى الصراعات في هذه المنطقة لصالحه، فحاول الطرفان دعم الأحزاب السياسية المعارضة، ودعم الانقلابات، ووصل الأمر إلى غاية تمويل الجيوش وشن الضربات العسكرية المباشرة ضد وكلاء الآخرين على غرار ما حصل — ولا يزال — في سورية واليمن.

وبعد هذه التوضيحات المختصرة، فإننا نسعى ضمن هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل مفاده: ما مكانة الربيع العربي باعتباره سبباً أو متغيراً مستقلاً في دوامة الصراع الإيراني - السعودي؟ أو بعبارة أخرى كيف أثر الربيع العربي في حالة الصراع الإيراني - السعودي؟ ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى ثلاثة (03) محاور: الأول تضمن قراءةً في مفهوم الربيع العربي. أمّا، الثاني، فهو عبارة عن نظرة في الموقف الإيراني والسعودي من أحداث الربيع العربي. في حين يتعاطى المحور الأخير مع أحداث الربيع العربي كمتغير مستقل في الصراع الإيراني - السعودي، بينما جاءت الخاتمة كعبارة عن استنتاجات ونتائج تتعلق بالحالة محل الدراسة. أمّا، فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد اقتصرنا على أربعة (04) مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ منهج دراسة الحالة؛ والمنهج المقارن. كما لا ننسى أن نشير إلى استعانتنا ببعض الأعمال الرائدة في مجال التنظير والكتابة حول الثورة والحركات الاجتماعية.

المحور الأول: الربيع العربي قراءة في المفهوم

إنّ مصطلح الربيع العربي يعدّ واحداً من بين العديد من العبارات الشائعة في وصف تلك الأحداث التي اجتاحت العالم العربي ابتداءً من نهاية سنة 2010. ومثل العديد من هذه الأوصاف، فإنّ استخدامها لا يخلو من الجدل هذا من جهة.

من جهة ثانية، تعد دراسة الربيع العربي — بغض النظر عن الوصف — أمرًا عسيرًا لما تخلقه من الارتباك والتشويش عند أيّ باحث نظرًا لأنّ الربيع العربي لم يحظى كحدثٍ وظاهرةٍ أولاً ثم كمنهجم باتفاق عند الناس سواءً كانوا عرباً أو أجانب، مواطنين عاديين أو سياسيين أو باحثين ومثقفين...، فكل واحد من هؤلاء له رأي، موقف، وتحليل، وكذا تعريف لهذا الحدث التاريخي الذي لم يُغيّر فقط بعض الأنظمة السياسية، وإنما غيّر كذلك من سيكولوجية الفرد والمواطن. إنّ هذا الاختلاف في القراءات والتحليلات لما حدث يعبر لنا في الحقيقة عن تعدد للمواقف إزاء الربيع العربي، تعدد لكل واحد منه أسبابه ودوافعه، بيد أن الأکید وغير المختلف حوله أن الربيع العربي أحدث شرخاً كبيراً على مستوى العالم العربي.

ويمكن تعريف الربيع العربي بشكل عام بتلك الأحداث التاريخية وسلسلة الاحتجاجات والانتفاضات والحركات المسلحة المناهضة للحكومات والأنظمة السياسية التي انتشرت في بعض أقطار العالم العربي مع نهاية 2010، عندما أقدم أحد الشباب التونسيين (محمد البوعزيزي) في ولاية سيدي بوزيد على إحراق نفسه احتجاجاً على الظلم المسلط عليه من طرق قوات الشرطة يوم 17 ديسمبر 2010، ثم انتقلت إلى مصر، فليبيا، اليمن، البحرين، وسورية. كما يمكننا التعاطي مع الربيع العربي باعتباره حدثاً من منطلقين (02) أساسيين ينتج عنهما مجموعة من التقسيمات، المنطلق الأول يتعلق بسلامية الأحداث من عدمها، وهنا يمكننا وضع كل من تونس، الدولة التي انطلقت منها شرارة الربيع، ومصر ضمن الأحداث أو الثورات السلمية وغير العنيفة.

وفي المقابل، تدرج كل من ليبيا، اليمن، وسورية في إطار الثورات العنيفة والمسلحة. أمّا المنطلق الثاني فيتعلق بنجاح هذه الأحداث في الإطاحة بالأنظمة السياسية، وهنا نجد تونس ومصر اللتان استطاعتا التظاهرات

الشعبية في كلتا البلدين تغيير رأس النظام، وأيضاً، ليبيا، اليمن. أما الأحداث التي فشلت في مبتغاها فكانت في البحرين وسورية لحد الآن.

إنّ الحراك العربيّ بلا شكّ غير الكثير من معطيات المشهد السياسي وتوزيع السلطة السياسية وتوازنات القوى وكذا القيم والثقافة السياسية في المشهد العربيّ. وكان سقوط أنظمة وقيام أخرى مكانها فضلاً عن ظهور نُخب جديدة وصعودها إلى السلطة أبرز التغييرات الظاهرة للعيان، بيد أنّ من المبكر جداً — حسب المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز — الحكم على ما جرى من تحولات عربيّة، ذلك أن سياقاتها مازالت ممتدة وتداعياتها متفاعلة⁽¹⁾. ناهيك عن إطلاق عليها اسم ثورة يتطلب إحداث تغييرات جذرية على مستوى النظام الاجتماعي والاقتصادي وليس النظام السياسي فقط. أما المفكر المصري سمير أمين، فتعتبر — على الأقل ما حصل في مصر — أكثر من مجرد انتفاضة أو احتجاج يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه من قبل، لكنّه في نفس الوقت أقل من أن نسميه ثورة⁽²⁾. في حين يرى هاشم صالح أن الربيع العربيّ لا يمكن اعتباره حدثاً تاريخياً ذلك أنّه لا تنطبق عليه خصائص الحدث التاريخي بالمفهوم والمعنى المصري للكلمة، حيث أن أهم خصائص الحدث التاريخي هو تملك النقلة النوعية في حياة الناس والمجتمعات من حالة سيّئ إلى وضع أفضل⁽³⁾.

وفي المقابل، يعتقد المفكر اللبناني علي حرب أحداث الربيع العربيّ هي بحق ثورات حقيقية متعددة تجري في غير بلد عربيّ، وفي نفس الوقت تتأثر هذه الثورات المتعددة ببعضها البعض سواءً بالسلب أو الإيجاب⁽⁴⁾. أمّا الباحث في علم الاجتماع جيمس بتراس (James Petras)، فيعتقد أن بداية ما يسميه الحركات الجماهيرية الثورية كانت بشكل تلقائي بعيدة كل البعد عن نظرية المؤامرة، لكنّ في المقابل كانت هذه الحركات العفوية رغم كل القدرة على الحشد والتعبئة لعدد كبيرة من الناس في وقت ومكان واحد تفتقر لقيادة وتنظيم سياسيان مما جعلها أولاً لا تحقق ثورتها بالشكل الحقيقي، وثانياً تتعرض للاختراق و التحكم من طرف جهات غير ثورية بالأساس⁽⁵⁾.

وارتباطاً بما تقدم، يمكننا القول أنّ ثمة اختلافات وتناقضات حول مفهوم الربيع العربيّ من طرف مختلف المفكرين والباحثين بين رافضٍ له وبين مؤيدٍ له، بيد أن ما لا يمكن انكاره أو تجاهله حول هذه الأحداث أنّها تعد مرحلة حاسمة وتاريخية في تاريخ الدول العربيّة، وفي نفس الوقت ذات عواقب سياسية واقتصادية وجيوستراتيجية بعيدة المدى، إذ يتطلب محو ونسيان أثار أحداث الربيع العربيّ الكثير من الوقت والصبر.

المحور الثاني: الموقف الإيراني - السعودي من أحداث الربيع العربيّ

أولاً: الموقف الإيراني من أحداث الربيع العربيّ

لظالما كانت إيران الخمينية تراودها أحلام تعيّر بعض الأنظمة العربيّة الحليف للغرب، وكانت دائماً تنشُد تصدير ثورتها خارج حدودها باعتبار الثورة الخمينية ثورة أممية تنشُد الخلاص لكل مستضعفي الأرض، لذا كان من الطبيعي جداً أن تقف القيادة السياسية الإيرانية إلى جانب ما سمي بالثورات العربيّة بشكل مبكر بعدما وصفتها بالصحة الإسلامية التي استلهمت حراكها السياسي من الثورة الخمينية على حد قول المرشد الأعلى علي خامنئي في خطبة الجمعة يوم: 04 فبراير 2011. كما أعربت طهران عن استعدادها لدعم

الشعوب المنتفضة من أجل بناء أنظمة سياسية بديلة⁽⁶⁾. الهدف من كل هذا أمرين، الأول فلسفي - إيديولوجي من خلال نصرته المستضعفين وكسر شكوة المستبدين والمتكبرين، أما الثاني فهو الأكثر واقعية من حيث تغيير الوضع السائد في الشرق الأوسط عبر إضعاف السعودية وحلفائها.

وبالتالي، إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، أين تعارض إيران النظام الإقليمي الذي — كما أشرنا سلفاً — تقوده الولايات المتحدة ومن تعتبرهم عملائها الإقليميين، لا سيما إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ذلك أن تقويض هذا النظام الإقليمي "الاستغلالي" من خلال إضعاف حلفاء الولايات المتحدة أو رحيلهم هو في نفس الوقت ضربة قاسية للولايات المتحدة من المنطقة. ناهيك أن هذا الأمر يعد شرطاً مسبقاً لا عنى عنه في مشروع الهيمنة الإقليمية الإيرانية⁽⁷⁾. غير أنه يمكن الافتراض أيضاً أن إيران لم تكن ترغب في ثورات عربية في هذا التوقيت بالذات، لكن الأمر الواقع فرض عليها اتخاذ موقف منها، السبب الذي يخول لنا القول بهذا الافتراض يرجع إلى وضع طهران الداخلي في تلك الفترة نتيجة الضغوطات الغربية تجاه ملفها النووي وتداعياتها على الاقتصاد الإيراني، إضافة إلى ما صاحب انتخاب الرئيس نجاد (العهد الثاني) من احتجاجات داخلية فيما عرف بالحركة الخضراء أو الثورة الخضراء، لذا فإنها كان ترغب في استقرار أكثر للمنطقة حتى يتسنى لها ترتيب أوراقها بكل هدوء، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد شكل الربيع العربي صدمة للعالم ودول المنطقة ككل ومنها إيران التي لم تتوقع حدوث الثورات (الاحتجاجات) العربية، ما جعل التقديرات والسيناريوهات الاستراتيجية مفتوحة على كل الاحتمالات⁽⁸⁾.

رغم هذا، فقد اتسم الموقف الإيراني على غرار الموقف السعودي كما سنرى لاحقاً بتناقض واضح حيال ما حصل في المنطقة العربية، فمن جهة تزعم أنها تؤيد ثورات الربيع العربية لأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت سباقة في هذا الأمر من خلال ثورتها الشعبية ضد الشاه التي خلصتها من براثن الاستبداد والظلم وهيمنة القوى الإمبريالية، لكن من جهة أخرى يتناقض هذا الأمر مع الموقف الإيراني من الأحداث السورية، ودعمها المستميت لنظام بشار الأسد الذي بدون شك ليس ديمقراطياً.

وعلى هذا، ورغم أن إيران كانت من أوائل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط التي رحبت بما يمكن تسميته الموجات الأولى للربيع العربي إلا أن موقفها تغيير تدريجياً عندما امتدت الأحداث إلى حلفائها في الإقليم والمنطقة، أين أصبحت من أكثر الأصوات المروج لنظرية المؤامرة حيث أعبرت الأحداث السورية مؤامرة دولية ضدها من تم وجب عليها التدخل بكل قوتها لمنعها. وعلى هذا الأساس، لا يمكن الحديث عن موقف إيراني واحد إنما مواقف مزدوج يحمل في الآن نفس مزيجاً التأييد والرفض لهذه الأحداث

ويشير الموقف العام لإيران من أحداث الربيع العربي إلى أنها ساندت بشكل واضح ما وقع في تونس، مصر، البحرين، واليمن، ومع أن الكثير من هذه الدول التي حصل فيها الربيع العربي من الناحية الاستراتيجية (العمق الاستراتيجي) لا تدخل في الدائرة الأولى — عدا البحرين — للعلاقات الإيرانية أي دائرة دول الخليج العربي - الفارسي (التماس المباشر). وفي نفس الوقت رفضت الأحداث الواقعة في سورية، حيث وصفتها بأنها شأن داخلي وأيدت إجراءات النظام السوري الصارمة في التعامل معها. ثم ما لبثت أن رأت ما

يحدث في سورية عبارة عن مؤامرة دولية على حلفائها وكل القوى المقاومة في المنطقة، أين كان إيران ضد السماح بتدخل القوى الغربية في الشأن السوري وعدم السماح بتكرار التجربة الليبية في سورية، ذلك أن مثل هذه الخطوة الخطيرة حسبها سينجم عنها نهاية وتفكك للدولة السورية.

ومع بداية أحداث العربيّ بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب من هذه الوقائع لعل أهمها كان توجيه اهتمام المجتمع والرأي العام الدوليين بعيداً عن أزمة الملف النووي الإيراني وكسب مزيد من الوقت بغية التفاوض في أحسن الظروف سواءً لمواجهة الصعوبات التكنولوجية التي تعرض لها البرنامج النووي الإيراني في تلك الفترة، مثل: فيروس ستوكسنت (Stuxnet)، هذا الأخير حسب أحد الخبراء الألمان أعاد المشروع النووي الإيراني سنتين إلى الوراء، أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث كان لافتاً بنجاح إيران منذ فبراير 2011 — خلال ذروة اشتعال الثورتين المصرية والتونسية — في زيادة مخزونها من اليورانيوم المحضب بنسبة 3.5% بمقدار 500 كيلو جرام من 3600 كيلو جرام إلى 4100 كيلو جرام. هذا إضافة إلى تقليص حالة الأهمية والزخم التي حظيت بها الحركة الخضراء، وهو ما منح الفرصة للسلطات الإيرانية لتضييق الخناق على هذه الحركة وقادتها، كما نجحت أيضاً في الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خصوصاً بعد أحداث ليبيا والبحرين⁽⁹⁾.

لكنّ بعد مرور الوقت تبين أن إيران لم تحصد من الربيع العربيّ أية ثمار رغم دعواتها المتكررة على لسان مرشدها بطرد المستبدين الذين يشكلون عقبة بين الشعب وبين الإسلام الحقيقي، بيد أن هاته الدعوات لم تلقى صدى في العالم العربيّ عموماً، فقد كان الإخوان المسلمين الذين تولوا السلطة في مصر بعد حسني مبارك في كل مرة يذكرون أنّ ثورة 25 يناير هي ثورة شعب بكل أطيافه ومعتقداته ولا مكانة فيها للأيدي الخارجية، نفس الحالة بالنسبة لإسلامي تونس الممثلين في حركة النهضة التي تحاشى قادتها أية علاقة مشبوه مع إيران قد تجعلهم يخسرون أكثر مما يربحون، بينما لم تلعب إيران في ليبيا بلد القذافي أيّ دور يذكر، في حين أن مساندتها للطائفة الشيعية في البحرين واليمن كانت لها نتائج عكسية، فقد سمحت للقوات السعودية في الأولى بالتدخل العسكري فيها ودعم حلفائها (آل خليفة) أكثر أمّا في الثاني فقد دخل دوامة من الفوضى وتدخلت فيه القوات العسكرية السعودية أيضاً.

بينما تبقى الحالة السورية الأكثر تعقيداً، والتي تلعب فيها طهران دوراً مهماً واستراتيجياً، باعتبار النظام السوري أهم حليف لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى اليمن لكنّ بدرجة أقل. ويعود السبب في إصرار طهران على بقاء النظام السوري أو بالأصح نظام حليف لها وتنق فيه لأسباب جيوسراتيجية بدرجة أولى على عكس التحليلات التي تعتقد أن سبب المساندة يعود لأسباب طائفية باعتبار النظام السوري نظاماً علوياً شيعياً، حيث أن سورية كموقع جغرافي تمثل أهمية في الفكر الجيوسراتيجية الإيراني كونها تخدم استراتيجية طهران بالمنطقة إذ تشكل الرابط الحيوي بينها وحزب الله، كما تؤمن لها الدفاع عن ممرات عبور السلاح إلى حزب الله والتصدي للمحور الإقليمي العربيّ (الاعتدال) الذي تتزعمه السعودية، الذي يهدف إلى احتواء القوة الجيوسياسية

المتزايدة لإيران من ناحية أخرى⁽¹⁰⁾. أمّا التحليل الطائفي القائم على التآزر الشيعي - الشيعي فإنّه من ناحية عقائدية وفقهية لا يستقيم إذا ما أطلعنا على الموقف الديني الاثنا عشري من النصيرية.

وعليه، فسورية جيوستراتيجيًا أمرٌ حاسمًا بالنسبة لإيران وغير قابل للتفاوض ولن تتراجع عن دعمها للنظام الأسدي. أين يعد التدخل الإيراني في سورية من جهة نظر إيرانية بمثابة الحرب الاستباقية التي تخوضها طهران ضد أعدائها، حيث يعتقد المسؤولون الإيرانيون أن سقوط دمشق يعني أن طهران ستكون التالية، وعلى هذا الأساس، رمت إيران بكامل ثقلها في الأزمة السورية حيث تعتبرها مسألة حياة أو موت للنظام الإسلامي، إنّ هذا الإصرار الإيراني على سورية في الحقيقة يعد أكثر القضايا التي يتصارع عليها الإيرانيون والسعوديون إذ أن مستقبل العلاقات الإيرانية - السعودية والمنطقة مرتبط بشكل كبير بما تؤل إليه المسألة السورية ومصير بشار الأسد.

ومما يزيد من تعقد الحالة السورية أنّها بالإضافة إلى كونها أصبحت ساحة للصراع والحرب بالوكالة بين السعوديين والإيرانيين، فإنّها فوق هذا تحولت إلى مستنقع خطيرة للتجيش الطائفي والمزيد من التمزق في العلاقات السنية - الشيعية⁽¹¹⁾. ناهيك عن تحول سورية حلبة للصراع الدولي ما يعزز المزيد من الاحتراق والتغلغل للنظام الإقليمي الشرق أوسطي وكذا تنامي التطرف والجماعات الأصولية.

ثانيًا: الموقف السعودي من أحداث الربيع العربي

تعد السعودية دولة محافظة بكل ما تحمل الكلمة من معنى وهي لا تجبذ التغيير بالمرّة. وعليه، فرضت هذه الخصائص البنيوية التي يتمتع بها النظام السعودي اتخذت مواقف — في بداية أحداث الربيع العربي — مناهضة للثورات كافة بما فيها الثورة ضد نظام خضم كنظام القذافي في ليبيا، حيث عارضت طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي، فعندما أقدم محمد البوعزيزي على حرق نفسه في: 07 ديسمبر 2010 جاء رد المملكة سريعًا ومتوقعًا عبر مؤسستها الدينية الوهابية الرسمية التي أصدرت فتوى تحرم قتل النفس بوصفه إثماً عظيمًا، كما وصفت التظاهرات بالأفعال الخطيرة والخارج عن الإسلام⁽¹²⁾، وفي نفس الوقت، شجعت المملكة ماليًا وسياسيًا وجود أنظمة حكم سلطوية، ورأت بمعية الملكيات الخليجية فيما بعد أنّ الثورات العربية تخص الأنظمة الجمهورية دون سواها لأنّ الأنظمة الملكية الوراثية تتمتع بشرعية تجعلها بمنأى عن رياح التغيير⁽¹³⁾.

لكنّ بعدما أصبحت هذه الأحداث أمرًا واقعيًا تغيير الموقف السعودي نسبيًا من الثورات حسب الظروف والمصالح، أين لعبت المملكة العربية السعودية دورًا غير مسبوق كدولة تدخلية في جميع أنحاء الربيع العربي فقد اتجه النظام السعودي إلى دعم حلفائه بمختلف الأشكال والوسائل حيث تدخل عسكريًا في البحرين لإجهاض الأحداث وقادت حلقة عسكريًا في اليمن، وفي سورية والتي تعد أخطر حلقات الصراع الإقليمي فسعت إلى إسقاط النظام بشتى الوسائل والطرق.

حقيقة أنّ المملكة استطاعت أن تمنع حدوث ربيع عربي في عقر دارها وأنّ تمنعه في دول مجلس التعاون كما كان الحال مع البحرين، وهذا انتصار في حد ذاته للإرادة السعودية لكنّها خسرت الكثير أيضًا بفقدان أهم حلفائها في المنطقة، ويمكن تفسير الموقف السعودي الراض بشكل عام لأية عملية تغيير بعاملين

(02) أساسين، أولهما: الولع الشديدة بالحفاظ على الوضع الراهن الموجود لدى القيادة السعودية، وثانيهما: محاولة إضعاف إيران. والحال، أن القيادة السعودية قد استخدمت لهذا الأمر خططاً واستراتيجيات شتى داخلياً وخارجياً إزاء ثورات الربيع العربي، ففي الداخل السعودي كانت المكافآت المالية والاقتصادية سيدة الموقف والعلامة البارزة وصاحبها بالتوازي خطاب دُنيي وهابيّ يؤكد على ضرورة طاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه، إضافة طبعاً إلى الإجراءات الأمنية المشددة من أجل إسكات الاحتجاجات لا سيما تلك التي حدثت في شرق السعودية بمحاذاة البحرين. أمّا خارجياً، وهو الأهم، فسعى النظام السعودي إلى نشر ثلاث (03) خطط: أولاً: احتواء الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا. ثانياً: مواجهة الانتفاضات في البحرين واليمن. وثالثاً: دعم الاحتجاجات في سورية⁽¹⁴⁾. وتعد هذه الأخيرة لحد الساعد أهم ساحات الصراع الإيراني-السعودي.

وعلى الرغم أن السوريين كان لهم دورٌ بارز في المملكة العربيّة السعودية ذلك أن الملك عبد العزيز قرب منه العديد منهم، بيد أن العلاقات السعودية-السورية بشكل خاص والعلاقات الخليجية-السورية عموماً بدأت تدخل في مرحلة التوتر أثناء الحرب العراقية-الإيرانية نتيجة الموقف السوري المساند لإيران في الحرب والمعاكس في نفس الوقت لموقف دول الخليج العربيّة. هذا الاختلاف في الرؤية وفي العمل السياسي كما يقول وزير خارجية سورية عبد الحلیم خدام: "أحدث خللاً في العلاقات السورية-الخليجية بشكل عام والسعودية على وجه التحديد باعتبارها تنزعم الرؤية الخليجية"⁽¹⁵⁾.

والحقيقة، أن سورية حسب المنظور السعودي لم تكتفي بالاصطفاف مع إيران أيام حرب الخليج الأولى، بل سهلت أيضاً إنشاء حزب الله اللبناني بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982. وقد أدى نفوذ حزب الله بشكل مطرد منذ ذلك الحين إلى تغيير التوازن السياسي بين الشّيعة والسُنّة في لبنان بطرق أضعفت من النفوذ السعودي في لبنان. كما كانت المملكة العربيّة السعودية غير مرتاحة إزاء التعاون السوري-الإيراني الموجه لنقل الأسلحة والصواريخ لحزب الله التي ساهمت في كسب وحزب الله الحرب ضد إسرائيل في عام 2006، ما عزز في النهاية موقف إيران عربياً بعدما تحولت لأكبر مدافع عن القضية الفلسطينية وفي نفس الوقت أشد خصوم الكيان الصهيوني

إنّ الثورة السورية كما يحلو للسعوديين وصفها تعبر في الواقع عن مدى التناقض في الموقف السعودي حيال أحداث العربي، إذ نجد الرياض داعماً قوياً للثورة مادياً ومعنوياً، أكيد ليس لأنّ السعودية دولة ديمقراطية أو حاملة لشعارات الحرية والعدالة، بل لأنّ السعودية التي صادقت القيادة والنظام السوريان سابقاً ودعمتهما مادياً لكنّها ما لبثت أن غيرت موقفها إلى العداوة الصريحة بسبب العلاقة الحميمة التي تربط القادة السوريين مع إيران، فالسعودية تطمح من خلال دعم التغيير في سورية إلى هزيمة إيران في المنطقة وحليفها حزب الله⁽¹⁶⁾، ما يعني أن دعم المتمردين السوريين مدفوعٌ برغبة الرياض الجارحة في سلب إيران واحداً من حلفائها العرب القلائل.

والجدير بالإشارة، أن الموقف السعودي أيام بداية الأحداث في سورية منتصف شهر مارس 2011 في مدينة درعا كان موقفه مترددًا، حيث اتصل هاتفياً الملك عبد الله بالرئيس بشار الأسد للتعبير عن دعم المملكة في مواجهة المكائد التي تستهدف أمن واستقرار سورية ثم إعادة الاتصال به مرة أخرى بيد أن مع بداية شهر أوت من نفس السنة حصل الانقلاب في الموقف السعودي حيث أستدعي السفير السعودي لإجراء مشاورات وألقى الملك خطاباً دعا فيه إلى إيقاف آلة القتل⁽¹⁷⁾، واستطاعت المملكة أن تلعب دوراً مهماً في مسار الأحداث وفي تأجيج حالة الاحتقان من خلال آلتها الدعائية ومؤسستها الدينية ناهيك عن دعمها للسلفيين الوهابيين في سورية على غرار ما فعلته مع سلفي مصر بعد مبارك عبر المبالغ المالية الضخمة التي كانت تدفع لهم. وكان البارز في هذا الأمر الدور الذي لعبه الشيخ الوهابي **عدنان العرعور** في الدعوات إلى الاحتجاج ضد النظام في سورية وإطلاقه الشعارات الطائفية.

إن أحداث الربيع العربي وما نتج عنها من تساقط لبعض الأنظمة كان بمثابة الانتكاسة بالنسبة للسعوديين الذين فقدوا أهم حلفائهم في معركتهم ضد إيران، أما فوائد السعودية من الربيع العربي فقد أتاح لها تعميق علاقاتها أكثر مع القوى المحافظة في العالم العربي، حيث دعمت بقوة القوى المضادة للتغيير، كما تمكنت من زيادة التنسيق العسكري مع القوى النووية بالتحديد مع باكستان، إضافة الى توسع العلاقة مع الصين، ومن المفارقات أيضاً أنّها اقتربت أكثر من إسرائيل التي تتقاسم معها نفس الرؤى والهواجس حول النووي الإيراني⁽¹⁸⁾. كما أتاح سياق ما بعد الربيع العربي فرصة سانحة للمملكة العربية السعودية لتغيير صورتها في المنطقة باعتبارها دولة لا تكتفي باستخدام البترول دولار (دبلوماسية الشيكات) فحسب في سياستها الخارجية، بل أيضاً القوة الصلبة. وتكشف تدخلاتهم العسكرية في البحرين وبعده اليمن مدى العسكرة التي أصبحت تميّز سياساتها الخارجية.

المحور الثالث: الربيع العربي كمتغيّر في الصراع الإيراني - السعودي

يعد جوهر الخلاف الإيراني - السعودي المتعلق بملف الربيع العربي مرتبطاً بشكل رئيسي بالنتائج المتمخضة عنه والتي وإن لم تنته بعد غير أن تداعياتها المباشرة كما نعلم تبلورت في انقراط عقدة النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسطي القديم بكل ما يحمله من تحالفات ورؤى مشتركة ضد أو مع إيران فيما كان يعرف بمحور الاعتدال ومحور المقاومة، حيث غيّرت هذه الأحداث غير المتوقعة الخارطة السياسية للشرق الأوسط وجعلت الغريمين في حالة من الدهشة على مستقبلهما، فقد كان نمط التحالفات القديم يضمن لكل طرف هامشاً مهماً من التأثير والمناورة.

وعلى هذا الأساس، يعتقد كل طرف أن إعادة رسم الخارطة السياسية وتوجهاتها في الشرق الأوسط بما لا يتوافق مع طموحاته وتصوراتها يشكل خطر على النظام لا يمكن السكوت عنه. لهذا، فكل طرف لا يتحرج من استعمال كل الوسائل وكل الطرق للحفاظ على الوضع التي يتناسب معه. وفي نفس الوقت تغيّر أو دعم التغيّر في مناطق الخصم. هذا التناقض الواضح يطرح دلالة مهمة مفادها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها وليس الثورة التي تلتزم بسقف أيديولوجي. ذلك لا يعني أن إيران استبعدت

أيدولوجيتها في تعاملها مع تطورات محيطها الخارجي، بل إنَّها تستدعيها في كثير من الأحيان لكنَّ عندما تكون منسجمةً مع مصالحها⁽¹⁹⁾. نفس الحال تقريبًا ينطبق على السعودية التي تولي اهتمام هي الأخرى للاعتبارات السياسية والمصلحية على حساب الإيديولوجية الإسلامية التي تتبناها.

لقد مثل سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم لأزيد من 23 سنة، الذي استضافته السعودية بعد هروبه من قصر قرطاج صدمة لهم، بيد أن هذه الصدمة تعتبر غير مؤثرة مقارنة بما حصل في مصر. حيث كانت أول المعارك الحقيقية بين الغرمين على مصير النظام المصري، وقد شكل سقوط نظام حسني مبارك (1981 - 2011) خسارة وضربة موجعة للسعوديين، بينما كان هذا بمثابة انتصار للإيرانيين الذين تخلصوا من أكبر عائق كان لهم، أين تعد مصر الدولة الوحيدة التي لم تبث علاقاتها الدبلوماسية مع طهران منذ قطع العلاقات بين البلدين، عندما قرر آية الله الخميني قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني، واستضاف مصر لشاه إيران محمد رضا بهلوي. ناهيك عن حجم هذه الدولة وتاريخها ومكانتها كأكبر دولة عربيّة في الشرق الأوسط والتي تفاوضت باسم العرب لعدة عقود خلت.

كانت المملكة من الدول القليلة التي أبدت علناً وبدون حجل تأييدها المطلق لنظام حسني مبارك، حتّى أنّها في هذا المعنى تحددت أكبر حليف لها في العالم، وحسب هيو توملينسون (Hugh Tomlinson)، فقد هدّدت السعودية بدعم الرئيس مبارك إذا حاول البيت الأبيض فرض تغيير سريع للنظام في مصر. كما صرح مصدر سعودي رفيع المستوى آنذاك لصحيفة تايمز (THE NEW YORK TIMES): "أن مبارك والملك عبد الله ليسا حليفين فقط بل هما صديقين مقربين، ولن يصمت الملك عند رؤية صديقه يتم تنحيته جانباً وإهانته"⁽²⁰⁾. بيد أن سقوط نظام مبارك بعد تنحيه عن الحكم في 11 فبراير 2011، إضافة إلى النتائج المترتبة عنها والمتمثلة في الصعود السياسي لما عرف بالإسلام الحركي أو السياسي وفي مقدمته حركة الإخوان المسلمين جعل البيئة السياسية والأمنية في السعودية تصاب بمخاوف تقوم على احتمال أن يتم في مرحلة من المراحل أن يقوم تعاون بين مصر تحت حكم الإخوان وإيران⁽²¹⁾، خصوصاً أن علاقات تاريخية وفكرية تجمع الطرفين.

لقد ظلت مصر بمكانتها الإقليمية لعدة عقود حصناً منيعاً عن إيران، وفي نفس الوقت أهم حلفاء السعودية، لكنّ بعد تولي الرئيس الإخواني محمد مرسي الحكم بدأت بوادر التحسن بين طهران والقاهرة، أين قام مرسي بزيارة لإيران في نهاية عام 2012 لحضور قمة عدم الانحياز، وفي أبريل 2013 قام الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بزيارة لمصر لحضور القمة الإسلامية في القاهرة. لهذا، كانت الرياض ضد حكم الإخوان في مصر وساهمت بشكل كبير في إسقاطه واعتبرت حركة الإخوان المسلمين حركة إرهابية.

بيد أنّ هذه الخطوة السعودية كانت إيذاناً بتصعد البيت الداخلي الخليجي أو كما كان يسمى مجلس التعاون الخليجي، من خلال تضيق الخناق على قطر عاصمة القيادات الإخوانية والداعم لهم، إضافة إلى زيادة التوتر مع تركيا الأردوغانية، وفي المقابل، استفادت إيران من هذا الأمر على مستوى الحلف السني من خلال تدعيم مركزها وعلاقتها مع قطر ما يعني زعزعة منظومة المشايخ الخليجية، ومع تركيا، بينما سعت السعودية إلى إيجاد حلفاء جدد أو بالأصح التقرب من حلفاء إيران في العراق، حيث قدمت السعودية — عبر ولي العهد

محمد بن سلمان — دعوة رسمية للزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر لزيارتها التي تمت في 30 يوليو 2017، كما قام الملك سلمان في أكتوبر 2017 بزيارة إلى روسيا هي الأولى من نوعها في تاريخ البلدين. أما الثورة اليمنية، فقد بدأت بمظاهرة صغيرة يوم 16 يناير 2011، عندما تجمهر أقل من ثلاثين متظاهراً أمام جامعة صنعاء تدعو لاستقالة الرئيس علي عبد الله صالح. وقادة هذا الاحتجاج الناشطة الفائزة بجائزة نوبل للسلام توكل كرمان. وكان القبض على كرمان بعد بضعة أيام إنذاراً بمزيد من الاحتجاجات مطالبين بالإفراج عنها⁽²²⁾، ثم بإسقاط النظام. وقد شكّل خروج الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من الحكم يوم 25 فبراير 2012، وما حمل من اضطرابات على الحدود السعودية ثاني مواقع المواجهة غير المباشرة بين الرياض وطهران، ففي مارس 2015 فرض الوضع المضطرب في اليمن على المملكة العربية السعودية شن عملية عسكرية وحملة غارات جوية (عاصفة الحزم) تحت قيادتها متكونة من تحالف من عدة دول عربية وغير عربية ضد متمردين من الحوثيين الشيعة (الزيدية) — الذين تمكن من السيطرة على أجزاء أكبر من البلاد منذ عام 2004 — والقوات المتحالفة معها التابعة للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بهدف إعادة نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء. وتعتمد المملكة في مسعاها هذا في المقام الأول على دول الخليج الشّية مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت. أين تدعم الرياض بلا هوادة حرب الحكومة ضد المتمردين الحوثيين، الذين بدورهم يلقون الدعم والتسليح من قبل طهران.

وإلى غاية اليوم مازالت المعركة بين الحوثيين والسعوديين لم تحسم بعد. على الرغم أن السعوديين حققوا شبه انتصار في البداية عندما استطاعوا إرغام الرئيس علي عبد صالح على الاستقالة وتكوين سلطة انتقالية بقيت حتى الآن تدين لهم بالولاء⁽²³⁾. إلا أنّ الأمور أفلت من يدهم رغم كل الجهود المبذولة والأموال المصروف في هذه الحرب ضد ما تسميه السعودية بأذرع إيران، ومازالت المملكة الى غاية وبعد عدة سنوات من الحرب لم تتمكن من وضع حد لحالة عدم الاستقرار في اليمن، ناهيك أنّها تتعرض بين الفينة والأخرى لهجمات صاروخية مصدرها من اليمن. بيد أنّه يمكن تفسير التدخل العسكري السعودي في اليمن فيما سمي بعاصفة الحزم بعاملين، إذا أخذنا بعين الاعتبار العقيد العسكرية السعودية التي تجبذ الدفاع أكثر، أولاً عامل شخصي وداخلي مرتبط بصراع الأجنحة وكسب النفوذ داخل البيت السعودي بين محمد بن سلمان ومحمد بن نايف، ثانياً، عامل متعلق بالسياسة الأمريكية في عهد أوباما وكذا النفوذ الإيراني على نُحوم المملكة، ما يعني أن التدخل السعودي أصبح أمرًا حتميًا حتى لا يتحول اليمن الى لبنان جديد.

ومما يزيد من صعوبة مهمة السعودية وحلفائها في المستقبل اليمني طبيعة التركيبة الديمغرافية والاقتصادية التي تتميز بها اليمن، إذا يضم اليمن الكثير من العشائر غير المتوافقة، ناهيك أن المجتمع اليمني يتميز بخصوصيتين، أولهما حالة الفقر والأمية التي يعانيتها أغلب السكان، وثانيها نسبة الأسلحة الموجودة تحت أيدي الأفراد والعشائر، إذ يضم اليمن أكبر نسبة حيازة أسلحة نارية تحت أيدي المدنيين في العالم. هذا إضافة إلى الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة الذي تغذيه الأطراف الخارجية.

والحقيقة، أن اليمن يشكّل من الناحية الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية موقعًا جيّدًا لضرب العمق الاستراتيجي السعودي أو اختراق الجزيرة العربيّة. حيث يشكل اليمن ظهر السعودية غير القابل تمامًا لأنّ يكون غير مُأمّنًا، وتدل هنا ما يشاع عن مقولة الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود لبعض لأولاده (سعود وفيصل) وهو على فراش الموت "عزّكم من ذل اليمن وذلكم في عز اليمن"، على الأهمية الاستراتيجية لليمن من منظور السعوديين لذا فقد رمت الرياض بكل ثقلها فيه وتدخلت عسكريًا.

ويعتقد السعوديون أن الحوثيين هم بمثابة ذراع لإيران في اليمن تحاول منه خلال نشر التشييع وزرع البلبله في المنطقة، وما الهجومات التي يشنها الحوثيون سوى حرب بالوكالة لصالح إيران. لكنّ يجب الانتباه هنا إلى أن وضع الزيديين يختلف عن شيعة البحرين أو حتّى لبنان، فهم كما يرى رضوان السيد، لا يملكون علاقات سابقة مع إيران في التاريخ الحديث، وبينم وبين إيران الاثنا عشرية حساسيات عقائدية وثقافية في الأزمة القديمة والوسيطه، وحتّى في القرن العشرين مازلنا نجد في كتبهم جدليات عقدية بينهم وبين الاثنا عشرية تشبه تلك الجدليات الموجود بين السنّة والشيعة (24).

أمّا البحرين أصغر دولة عربيّة وخليجية مساحةً وأقلها سكانًا، فقد انتصرت فيه الارادة السعودية في المحافظة على منظومة الممالك الوراثية، وتعبّر المسألة البحرينية من أقدم ساحات الصراع والتنافس بين السعودية وإيران، ففي أيام الشاه كان هذا الأخير يعتبر البحرين تاريخيًا محافظة إيرانية سيطر عليها البريطانيون في فترة ما وينبغي استردادها، في حين يعتبر نظام الملالي البحرين دولة يُضطهد فيها الشيعة وهم الأكثر على يد نظام سُنيّ على غرار ما كان حاصلًا في العراق. ومن الناحية الاستراتيجية تملك مملكة البحرين أهمية كبيرة في الخليج العربيّ - الفارسي، حيث تقع هذه الجزيرة الصغيرة المتكونة من أرخبيل من 33 جزيرة ضمن مياه الخليج أي أنّها تشكّل مكانًا استراتيجيًا وتهديدًا في نفس الوقت للدول الخليجية الثمانية، سواءً من الناحية العسكرية أو من الناحية الاقتصادية. وتدرك كل من إيران والسعودية هذا الأمر جيّدًا.

والواقع، يشير أنّه لطالما كانت طهران والرياض تشعران بالقلق إزاء تأثير أحدهما على هذه الأرخبيل. لهذا، نجد السعودية ومن خلفها قوات مجلس التعاون الخليجي (قوات درع الجزيرة) سارعت إلى انقاذ نظام آل خليفة الحاكم عبر جسر الملك فهد ودخلت المنامة لفق ما أعبرته حالة تمرد ضد النظام الحاكم (آل خليفة). علاوة على ذلك، فإنّ التدخل السعودي في البحرين خنق الزخم الموجود في الإقليم الشرقي السعودي الغني بالبترولا لا سيما والأقليّة الشيعية المضطربة قد سعى إلى تكرار ما حدث في البحرين.

وتوفر حالة البحرين مجالًا غنيًا لتحليل العلاقة الصراعية بين طهران والرياض على أسس أيديولوجية وحيوسياسية. أين تعتبر مملكة البحرين بؤرة حرمان طائفية في الخليج، ذلك أن أكثر 70% من السكان هم من العرب الشيعة الاثنا عشرية، وهم يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للبحرين حيث يطلقون على أنفسهم تسمية البحارنة. في المقابل، هناك السنّة الذين يطلق عليه تسمية البحرينيين. وهو منقسمون بين عرب وبعض الآسيويين الجنسنيين. علاوة على هذا تضم البحرين العديد من ذوي الأصول الإيرانية (الهولة). كما تعتبر عائلة آل خليفة الحاكمة سنّية من حيث المذهب، وقد استطاعت هذه العائلة أن تحكّم الجزيرة من أزيد من قرنين من الزمن

(1765 -) بعد هجرتها من جنوب نجد إلى البحرين، كما تتمتع بعلاقات تاريخية قوية مع السعودية ومع أسرة آل سعود.

ويوفر الموقع الجغرافي للبحرين فرصة لزيادة المنافسة الجيوسياسية في بين إيران والسعودية. وقد اعتبرت السعودية الإطاحة بالنظام البحريني خطراً مباشراً عليها حيث سيغيّر من منظومة الحكم المشيخي في الخليج، كما أن سقوط هذا النظام السنيّ ينذر بقيام نظام شيعي آخر موالي لإيران، ما يعني أن الأهمية الاستراتيجية لآل خليفة بالنسبة للمملكة أمرٌ غير قابل للتفاوض أو التفكير، لا سيما أن البحرين تقع فقط على بعد حوالي 16 كيلومتراً من السعودية، وهي قريبة جداً من المنشآت النفطية الرئيسية السعودية وطرق ناقلات النفط السعودي. كما أن الشيعة العرب البحرينيين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع شيعة السعودية.

إضافة إلى هذا، يتملك القلق السعوديين لسبب آخر وحيه، فعدوهم اللدودة إيران مازالت من أمد طويل ترى في البحرين جزءاً منها وتطالب بحققها التاريخي فيها، وعلى هذا أقامت علاقات جيّدة مع شيعة البحرين. استناداً على هذا، كان تصرف السعودية سريعاً وحاسماً حيال ما يقع في المنامة، ورمت الرياض بثقلها العسكري والمالي في هذه المسألة، ففي: 15 مارس 2011، أرسلت المملكة جنوداً يقدر عددهم 1200 جندي سعودي و800 جندي إماراتي تحت لواء قوات درع الجزيرة — حسب صحيفة النيويورك تايمز —⁽²⁵⁾ إلى البحرين لقمع "ثورة ساحة اللؤلؤة"، وقد ساعدها في النجاح في ضمان استمرار نظام آل خليفة عاملين (02) أساسين: يتمثل الأول في التدخل السريع للحلف السعودي، أما الثاني فيتمثل في مساندة الجيش البحريني للنظام، ولعل هذا العامل الأخير يبدو منطقياً، ففي البلدان التي يمثل النظام الحاكم أقلية سواءً كانت أثنية أو طائفية أو مناطقية، كما يشير غوز واستطاع أن يخلق جيشاً تهيمن عليه تلك الأقلية، تمضي الجيوش شوطاً كبيراً في مساندة أنظمتها، ففي البحرين ذات الغالبية الشيعية، وقفت قوات الأمن البحرينية التي يمسك الأقلية السنية بقيادتها في وجه المتظاهرين، نفس الحالة في سورية أين يمسك العلويون بزمام الجيش، في بلد ذو أغلبية سنية⁽²⁶⁾.

في حين تبقى الأزمة السورية الأكثر إثارة للجدل والأكثر أهمية حيث سيحدد لنا مصير الأسد ونظامه الخطوط العريضة للخارطة الإقليمية الجديدة، لا سيما أن إيران تبدو في موقع الراح في هذه الحرب الجديدة في الشرق الأوسط والسعوديون على خط الدفاع، خصوصاً بعد سقوط نظام مبارك، الذي شكل انتكاسة لجهود مجاهدة النفوذ الإيراني. لهذا السبب باتت سورية محورية بالنسبة للسعودية، أين رمت الرياض — منذ بداية عام 2012 — بكامل ثقلها في الأزمة السورية.

بيد أن الموقف السعودي حيال سورية يبدو ضعيفاً مقارنة بالإيراني الذي وجد مساندةً من القوى الكبرى وبالأخص روسيا، التي تدخلت بشكل مباشر في سورية، بينما بدى الموقف الأمريكي تعثره الكثير من الضبابية ما أربك حلفائهم السعوديين الذي كانوا يعولون كثيراً على تدخل أمريكي لإسقاط نظام الأسد، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لحد الساعة (إدارة أوباما وترامب) لا تمتلك استراتيجية واضحة تجاه نظام الأسد، وقد شهدت عدة تحولات في موقفها من مغادرة السلطة بالنسبة للأسد إلى أهمية إدماجه في أية مفاوضات مستقبلية، ويمكن قراءة هذه الاستراتيجية الأمريكية المتذبذبة تجاه سورية التي كانت تصنفها الإدارة الأمريكية إلى

وقت قريب ضمن دول الممانعة والداعمة للإرهاب (محور الشر)، على أنّها تقع في إطار السياسة البراغماتية. حيث تمثلت بالسماح للقوى الإقليمية بالتدخل بين الأطراف المتصارعة، وتقديم الدعم الإنساني الرمزي، والتزدد في توفير أسلحة مضادة للطائرات إلى المعارضة. أثّرت هذه الاستراتيجية لا محال في الموقف السعودي الراغب في رحيل النظام إلى الأبد⁽²⁷⁾، حيث بدى الموقف السعودي مهلهلاً وبدون غطاء أو دعم دولي قوي، لا سيما أثناء جنيف 2 والخلاف السعودي- الأميركي حوله.

إنّ مستقبل ونتيجة المسألة السورية يمكن اعتبارهما بدون مبالغة من سيحددان نتيجة الربيع العربي باعتباره متغيّراً في الصراع، فإذا ما سقط النظام السوري، فسوف تتأثر إيران لا محالة بشدة، كما سيكون توازن القوى بين إيران والمملكة العربية السعودية لصالح هذه الأخيرة. في حين قد نشهد انكماشاً لدور إيران الإقليمي، أمّا نجاح النظام السوري في الاستمرار فإنّ هذا بالضرورة يصب في مصلحة الجانب الإيراني الذي سيتقوى أكثر.

خاتمة:

استناداً على كل ما قيل يتضح لنا أن أول نتائج أحداث الربيع أنّها قسمت العالم العربي المنقسم أصلاً بين مجموعتين أساسيتين الأولى مع الأحداث وداعمها لها والثانية العكس، تتوسطها مجموعة ثالثة، تقف على الحياد. كما أن حصل في العالم العربي من أحداث ابتداءً من نهاية عام 2010 والتي مازالت تداعيتها مستمرة حتّى الآن نتج عنها خلل كبير على عدة مستويات، لعل أبرزها من الناحية السياسية ذلك الشرخ على مستوى الأحلاف السياسية القديمة والخارطة السياسية الشرق أوسطية حيث سقطت أنظمة سياسية وحلت محلها أخرى، في حين مازال البعض منها يقاوم.

إنّ هذا الشرخ والخلل المفاجئ وغير المتوقع يمكن اعتباره السبب الأساسي في ما يحدث من تنافس وصراع بين القوتين الإقليميتين إيران والسعودية ذلك أن ما وقع من تغيّرات لم تتماشى دائماً مع مصالح وأهداف هاتين القوتين الإقليميتين، ناهيك عن القوى العالمية، وعلى هذا الأساس، نجد كل من المملكة والجمهورية يجتهدان بكل الطرق والأساليب المشروعة وغير المشروعة من أجل ضبط نتائج هذه الأحداث وفق رؤيتهما ومصالحهما أو على الأقل العودة إلى الوضع القديم (ما قبل الربيع).

كما أن الصراع الإيراني - السعودي ضمن الربيع العربي هو في الحقيقة صراعاً على البقاء والاستمرار وعلى الهيمنة والنفوذ، إنّه صراعٌ سياسي تستعمل فيه كل الأوراق والسبل السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية، إنّه على ذلك لا يتعلق بكل ما يروج له في الإعلام من ثورات الحرية والديمقراطية. كما أن الربيع العربي كشف لنا بصورة جلية جدّة وعمق الصراع بين طهران والرياض، فكل طرف أصبح يعتبر مسألة فشله في هذه المعركة بمثابة خسارة للحرب. وبالتالي، فإنّ الطرفان يعتبران تدخلها بمثابة الحرب الاستباقية للحفاظ أولاً على بقائهما ومن ثم مصالحهما وحلفاؤهما، أين كسرت المعركة الإيرانية - السعودية الناتج عن الربيع العربي كل الخطوط الحمر وكل الطابوهات، وأصبح المعركة والصراع على المكشوف. إنّ الأمر ليعد خطيراً جداً على مستقبل المنطقة في ظل استمرار النظامين على رؤيتهما.

الهوامش:

- (1) عبد الإله بلقزيز، ثورات وحييات : في التغيير الذي لم يكتمل، (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص ص 19-20.
- (2) سمير أمين، ثورة مصر، (القاهرة: دار العين، 2011)، ص 15.
- (3) هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص ص 13-14.
- (4) علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المعلومة إلى الشبكة، ط2 (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2012)، ص ص 25-33.
- (5) جيمس بتراس، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، 2012)، ص ص 31-42.
- (6) محمد صالح صديقيان، "إيران والمتغيرات الجيوسياسية في الوطن العربي وجهة نظر إيرانية"، ضمن: أحمد سعيد نوفل [وآخرون.]، التدايعات الجيوسياسية للثورات العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 586.
- (7) Shahram Chubin, "Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated", (GRC GULF PAPERS), **Gulf Research Center**, 2012, p 8.
- (8) طلال عترسي، "الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات"، ضمن: أحمد سعيد نوفل [وآخرون.]، التدايعات الجيوسياسية للثورات العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 347-348.
- (9) محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، (دراسات) السياسة الدولية، 06 أكتوبر 2011، شوهد في 17 يوليو 2017، في: <http://bit.ly/2uAJMmi>
- (10) التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الثاني، (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، يونيو 2017)، ص 123.
- (11) توي مائسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 9
- (12) بول ارتس وكارولين رولانتس، العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 172.
- (13) أحمد سعيد نوفل [وآخرون.]، التدايعات الجيوسياسية للثورات العربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 30.
- (14) مضايوي الرشيد، "المأزق الداخلية في السعودية والاستجابات الإقليمية للانتفاضات العربية"، ضمن: فواز جرحس (تحرير)، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 315.
- (15) عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة، (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 73.
- (16) مضايوي الرشيد، "السعودية ومثلث الثورات"، صحيفة وطن يغرد خارج السرب، 05 أغسطس 2012، شوهد في 15 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2LgxTMQ>
- (17) بول ارتس وكارولين رولانتس، المرجع السابق، ص ص 133-134.
- (18) Amin Saikal, "Iranian-Saudi Relations in a Changing Regional Environment", in: Amin Saikal (Eds), **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition**, (New York: Palgrave Macmillan, 2016), pp 165-166.
- (19) محمد عباس ناجي، المرجع السابق.
- (20) هيو توملينسون، "السعوديون اشتروا على أوياما عدم إهانة مبارك"، راقب، 10 فبراير 2011، شوهد في 15 مارس 2016، في: <http://bit.ly/2uhzZCg>

(21) محمد غانم الرميح، "تداعيات الربيع العربي على الأمن في الخليج"، ضمن: مجموعة باحثين، الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - رؤية من الداخل - تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2015)، ص 63.

(22) Maryam Jamshidi, **The Future of the Arab Spring. Civic Entrepreneurship in Politics, Art, and Technology Startups**, (Oxford: Elsevier Inc, 2014), p11.

(23) رضوان السيد، العرب والإيرانيون والعلاقات العربية-الإيرانية في الزمن الحاضر، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 150.

(24) المرجع نفسه، ص 156.

(25) Ethan bronner & Michael slackman, "Saudi troops enter Bahrain to help put down unrest", **THE NEW YORK TIMES**, 14/03/2011, accessed on 18/02/2018, at: <<https://nyti.ms/2Nfi4yf>>

(26) ف. غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 392 (تشرين الأول /أكتوبر 2011)، ص 150.

(27) عدنان هياجنة، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير"، دراسات، المجلد 2، العدد 1 (2015)، ص 149.